

مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية واثرها في الأداء الإقتصادي لتركيا للمدة (1990 - 2013)

أ.م.د. سعد محمود الكواز
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل
saad_alkawaz@yahoo.com

المستخلص :

يهدف البحث التعرف على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية وتأثيراتها في أدائها الإقتصادي، مستنداً إلى فرضية مفادها : أن هناك تأثيرات ايجابية لمكونات ذلك الهيكل بجانبها الصادرات والاستيرادات وخاصة الرأسمالية والوسيط في أداء اقتصاد تركيا، ويتضمن البحث ثلاثة مباحث، يتناول الأول: الملامح الرئيسة للإقتصاد التركي، ويهتم الثاني بتحليل اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي لتجارتها الخارجية، ويركز الثالث على تحليل نتائج التقدير لأثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الأداء الإقتصادي لتركيا للمدة (1990-2013) ، وباعتماد اسلوبي التحليل الوصفي والكمي لتحديد وقياس تلك التأثيرات.

Components of the commodity structure of foreign trade and its impact in the economic performance of Turkey for the period (1990-2013)

Asst.Prof.Dr. Saad Mahmoud Al Kawaz

Abstract

The research aims to identify the components of the commodity structure of foreign trade of Turkey and its impact on economic performance, based on the premise that : there are positive effects as components of that structure on both sides of exports and imports, particularly of capital and intermediate in the performance of the economy of Turkey, and includes a search three sections, the first dealing with: the main features of the Turkish economy, and cares about the second analysis of the development trends of the components of the commodity structure of foreign trade, and the third focuses on the analysis of the results of the assessment of the impact of the components commodity structure of foreign trade on the economic performance of Turkey for the period (1990-2013), depend on the descriptive and quantitative analyzes to identify and quantify these effects.

المقدمة

يعد الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بجانبه (الصادرات والاستيرادات) ذا أهمية اقتصادية لدول العالم المختلفة ، ومنها تركيا ؛ لإسهامه في النمو الاقتصادي ، وعند غياب التجارة السلعية لا تستطيع الحصول على السلع التي تحتاجها لسد حاجة الطلب المحلي او التصدير الى الخارج ، وسيتم التركيز على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ومكوناته من السلع الرأسمالية ، الوسيطة ، الاستهلاكية ، والاخرى ، ومدى مساهمتها في الأداء الإقتصادي (معبرا عنه بمؤشر الناتج المحلي الاجمالي) ؛ اذ تتطلب عملية الاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي تصدير الفائض من هذه السلع والحصول على العملات الاجنبية كونها ذات تاثير واضح في الناتج المحلي .

كما تعد تركيا من الدول ذات علاقات اقتصادية واسعة مع العالم الخارجي ؛ اذ قامت بتعزيز انفتاحها التجاري مع مختلف الدول ، واتبعت سياسة تشجيع الصادرات اليها . وقد تم اختيار موضوع الهيكل السلعي للتجارة الخارجية وأثره في الناتج المحلي الاجمالي لتركيا مع العالم الخارجي لدراسة تاثير مكوناته مع دول العالم المختلفة ، والتعرف على الوزن النسبي لها بالمقارنة مع الدول الاخرى.

تتجسد أهمية البحث بأن تركيا حاولت الانفتاح التجاري على دول العالم الخارجي ، وتوثيق علاقاتها التجارية معها ، وتباين أهمية مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ، وأي نوع منها يساهم في توسيع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي لتركيا .

تتلخص مشكلة البحث_ بأن تركيا من الإقتصادات النامية مما يتطلب التوجه نحو توسيع تجارتها السلعية للوقوف على تطورها ، لذلك لابد من تحليل تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية مع دول العالم الخارجي للتعرف على حجمها ونوعيتها وتقدير تاثيراتها في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا .

يهدف البحث التعرف على مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية مع دول العالم الخارجي ولمدة تزيد عن عشرين سنة ، وتبيان أي نوع منها يؤثر أكثر في الأداء الإقتصادي لتركيا.

يستند البحث الى فرضية مفادها أن مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية مع العالم الخارجي ذات تاثير في أدائها الإقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الإجمالي لتركيا ؛ خاصة الصادرات والإستيرادات الرأسمالية والوسيطة منها .

للوصول الى تحقيق هدف وفرضية البحث ؛ تم الإعتماد على أسلوب التحليلين الوصفي والكمي للتعرف على تأثير مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع العالم الخارجي ، معتمدين على البيانات والإحصاءات الدولية المستنبطة من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين ، وكذلك الكتب والبحوث ومواقع الأنترنت العربية والأجنبية ، وسيتم إستخدام الصيغ الأربعة ضمن (نموذج الإنحدار الخطي المتعدد) لمعرفة تأثير مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية (كمتغيرات مستقلة) في الأداء الإقتصادي معبراً عنه بالنواتج المحلي الإجمالي (كمتغير معتمد) .

يتضمن البحث ثلاثة مباحث ؛ يتناول الأول، الملامح الرئيسة لتركيا متضمناً السكان، الأيدي العاملة، الموقع الجغرافي وغيرها ، ويهتم الثاني بتحليل اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية خلال مدة البحث ، أما الثالث فيأخذ تحليل نتائج التقدير لأثر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الأداء الإقتصادي لتركيا خلال نفس المدة ، وتم التوصل الى مجموعة من الإستنتاجات والمقترحات التي ستكون بمثابة المؤشر لمدى تحقيق أهداف وفرضيات البحث .

المبحث الاول : الملامح الرئيسة لتركيا

سيتم توضيح الملامح الرئيسة لتركيا بالإشارة الى الموقع الجغرافي ، المناخ ، المساحة ، السكان ، الأيدي العاملة ، الإستثمار الأجنبي المباشر ، كذلك الديون الخارجية ، والنواتج المحلي الإجمالي مع متوسط نصيب الفرد منه ، وكالاتي :

اولاً : الموقع الجغرافي

تعد تركيا من الدول النامية المتميزة بموقعها الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط ، وذات موقع استراتيجي ؛ فهي تصل بين القارتين الآسيوية والأوربية ، اذ يقع الجزء الاكبر منها ضمن قارة آسيا ، ويشمل مساحات واسعة قدرها 97% وهو ما يسمى بإقليم الأناضول ، بينما يقع الجزء الآخر من أراضيها في الجنوب الشرقي من قارة أوربا وقدره 3% من المساحة الكلية لتركيا (2 , www.infoplease.com) .

ثانياً : المناخ

تمتاز المناطق الساحلية من تركيا المطلة على بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط بمناخ البحر المتوسط المعتدل ، مع صيف حار جاف و شتاء معتدل الى بارد رطب .

اما المناطق الساحلية من تركيا والمطلة على البحر الاسود فتمتاز بمناخ محيطي دافئ صيفاً ، وبارد رطب شتاءً ، وتمتاز بهطول معدلات عالية من الأمطار ، في حين تمتاز المناطق الساحلية (ويضمنها مدينة إسطنبول) المطلة على بحر مرمرة الذي يربط بين بحر إيجه والبحر الاسود بمناخ إنقالي بين مناخ البحر المتوسط المعتدل و المناخ المحيطي ، وصيف حار جاف ، وشتاء بارد معتدل الى بارد رطب . أما درجات الحرارة فتتراوح ما بين 30 - 40 درجة مئوية في فصل الصيف ، وأقل من 1 درجة مئوية في فصل الشتاء (1, www.wikipedia.org).

ثالثاً : المساحة والسكان

تبلغ مساحة تركيا 783,562 ألف كم² ، أما عدد سكانها فقد بلغ 57,700 مليون نسمة سنة 1990 ، أرتفع في السنوات اللاحقة ليصل الى 63,200 مليون نسمة سنة 1995 ، وإستمر بالإرتفاع ليصبح 68,300 مليون نسمة سنة 2000 ، وبتزايد عدد السكان بنسبة 1,5% ، ونتيجة لتطور القطاع الصحي المتمثل بالعناية الصحية ، وزيادة عدد المستشفيات ؛ إزداد عدد السكان ليكون 73,000 مليون نسمة سنة 2005 ، إستمر بالإرتفاع ليصبح 78,700 مليون نسمة سنة 2010 ، وبلغ عدد السكان 81,300 مليون نسمة سنة 2013 ، انظر الجدول (1) .

كما يعيش قرابة الثلاثة أرباع من السكان في تركيا في المدن ، ويبلغ متوسط الكثافة السكانية 92 شخصاً لكل كيلومتر مربع ، وتشكل الفئة العمرية ما بين (15 - 64) سنة ما نسبته 67% من اجمالي السكان ، وتشكل الفئة العمرية ما بين (0 - 14) سنة ما نسبته 26% ، بينما تشكل فئة كبار السن (65 - فأكثر) وبما نسبته 7% . وإن العمر المتوقع للرجال يبلغ 71,1 سنة وللنساء 75,3 سنة ، ويمتوسط 73,2 سنة للسكان ككل . أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيبلغ 96% للرجال ، و 80,4% للنساء ، ويمتوسط 88,2% من إجمالي السكان ، وبوجود التعليم الإلزامي المجاني من سن (6 - 15) سنة . إن الغالبية العظمى من السكان هي من العرق التركي وتمثل ما نسبته 76% من إجمالي السكان (من خلال المسح الشامل لتركيا سنة 2007) ، أما الأكراد فيشكلون نسبة 20% من إجمالي السكان ، وتمثل الأقليات الثلاثة المعترف بها رسمياً في

تركيا وهي الارمن واليونانيون واليهود النسبة المتبقية وهي 4% والمتضمنة كذلك مجموعة أقليات من أصل أوروبا الغربية (2-3 , www.worldbank.org) .

مما تقدم يتبين أن المجتمع التركي هو من المجتمعات الشابة ؛ إذ شكلت الفئة العمرية من (15- 65) سنة نسبة مرتفعة من المجموع الكلي للسكان ، وإن الملامح السكانية المستقبلية لتركيا تشير الى أنها ستكون مشابهة للحالة الموجودة في الدول الأوروبية ؛ وذلك بسبب إنفتاحها عليها وإتباع القوانين والأساليب الموجودة عندها .

رابعا : الأيدي العاملة

شهدت الأيدي العاملة التركية تطوراً ملموساً خلال مدة الدراسة (1990 – 2013) ؛ إذ أن الزيادات المستمرة في عدد السكان تتطلب إيجاد فرص عمل لإستيعابها وفقاً لخطة الإستقرار والإصلاح الإقتصادي التي تبنتها تركيا بعد سنة 1980 ، التي أدت الى تزايد الطلب على العمل في السنوات اللاحقة ، فضلاً عن تزايد عرض الأيدي العاملة في السوق التركية ، إذ يتبين من الجدول (1) أنها بلغت 18,700 مليون عامل سنة 1990 ، أستمرت بالإرتفاع في السنوات اللاحقة نتيجة الزيادات السكانية ؛ إذ أصبحت 22,700 مليون عامل سنة 1995 ، أرتفعت الى 23,811 مليون عامل سنة 2000 ، وأصبحت 24,400 مليون عامل سنة 2005 ، أستمرت بالإرتفاع في السنوات اللاحقة لتصبح 25,500 مليون عامل سنة 2010 ، ثم لتصل الى 26,000 سنة 2013 ؛ وذلك بسبب تزايد الإستخدام وتوظيف العمال ، فضلاً عن تطور القطاعين الصناعي والخدمي ؛ مما أدى الى تزايد الطلب عليها (كنعان ، 1991 ، 20) .

خامسا : الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

هناك إهتمام بالإستثمار الأجنبي المباشر من قبل تركيا منذ عقد الخمسينات من القرن العشرين ، إذ تم تشريع قانون الإستثمار سنة 1954 ؛ وذلك لتشجيع تدفقات الإستثمار إليها ، وقد حدث تطور في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إليها منذ بداية عقد الثمانينات من ذلك القرن . وقد أجريت في هذا المجال مجموعة إصلاحات وتعديلات ، منها ؛ تحرير حركة رؤوس الأموال للقطاع المصرفي التركي ، وإلغاء قيود تنظيم أسعار الفائدة ، فضلاً عن تبني بعض السياسات لتشجيع وتحفيز الأستثمار الأجنبي المباشر (2-1, 2004 , Ministry of Foreign Trade) .

ويلاحظ من الجدول (1) إن مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ 1,817 مليار دولار سنة 1990 ، تغير ما بين الإرتفاع والإخفاض في السنوات اللاحقة ليصل الى 2,940 مليار دولار سنة 1995 ،والى 3,500 مليار دولار سنة 2000 وإن هذه الزيادات كانت بسبب تشجيع الأستثمارات وجذب المستثمرين ، فضلاً عن التحسن النسبي في أداء الأقتصاد التركي ، ثم عادت لتتراجع ما بين إرتفاع وإخفاض في السنوات اللاحقة لتصل الى 2,800 مليار دولار سنة 2005 ، وكذلك للسنوات التي تلت لتصبح 2,300 مليار دولار سنة 2010 ، ثم لتصل الى 2,400 مليار دولار سنة 2013 ؛ وذلك بسبب الأزمات المالية وفقدان الثقة من قبل المستثمرين الأجانب .

وعند المقارنة مع دول الإتحاد الأوربي يتبين أن تدفقات هذه الاستثمارات منخفضة ؛ وذلك بسبب عدم توفر الإستقرار السياسي والإقتصادي و حدوث الأزمات المالية المتكررة في تركيا (4, www.econturk.org).

سادسا : الديون الخارجية

إن معظم الدول النامية تعتمد على المساعدات الدولية ومنها القروض الخارجية التي تمنحها لها الدول الصناعية المتقدمة وصندوق النقد والبنك الدوليين وخاصة الدول غير النفطية وذلك لإستخدامها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية ، وتبرز مشكلة المديونية في هذه الدول ، ومنها تركيا التي اعتمدت على مصادر التمويل الخارجي لتحقيق النمو الاقتصادي فيها . ويلاحظ من الجدول (1) إزدياد إجمالي الدين الخارجي في عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ، اذ بلغ 42 مليار دولار سنة 1990 ، ارتفع في السنوات اللاحقة ليصل الى 1,430 مليار دولار سنة 1995 ، ثم تغير في السنوات اللاحقة ليصبح 119 مليار دولار سنة 2000 ، وإستمر بالإرتفاع في السنوات اللاحقة ليصل الى 156 مليار دولار سنة 2005 ، وكذلك في السنوات التي تلت ليصبح 174 مليار دولار سنة 2010 ، و 179 مليار دولار سنة 2013 ؛ وذلك لتزايد التسليح العسكري للحفاظ على الإستقرار الداخلي في تركيا ، فضلاً عن تزايد إستلامها للقروض من صندوق النقد الدولي (5, Karagol & Sezgin, 2004).

سابعا : الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه

يتضح من الجدول (1) ان هناك تطورا في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال مدة البحث ، اذ بلغت قيمته 150,700 مليار دولار سنة 1990 ، تذبذب ما بين إرتفاع وإخفاض في السنوات

اللاحقة ليصل الى 169,400 مليار دولار سنة 1995 ، وأستمر بالتغير في السنوات اللاحقة ليصل الى 184,000 مليار دولار سنة 2000 ، وكذلك في السنوات التي تلت ليصل الى 298,100 مليار دولار سنة 2005 ، كما تغير في السنوات اللاحقة ليصبح 291,000 مليار دولار سنة 2010 ، ثم بدأ بالتحسن في السنوات التي تلت ذلك ليصل الى 299,000 مليار دولار سنة 2013 ؛ وذلك لزيادة الاهتمام بالقطاعين الصناعي والزراعي المساهمين في نمو الاقتصاد التركي ، اما الإنخفاض الذي لحق في بعض السنوات فكان سببه إنخفاض قيمة الليرة التركية ، وحدثت الأزمة المالية في بداية عقد التسعينات ، فضلاً عن الزلازل التي أصابت تركيا إذ أحدثت خسائر هائلة قدرت بمليارات الدولارات .

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمدة البحث فيلاحظ من الجدول (1) حدوث تطور ملموس فيه ؛ إذ بلغ 2750 دولار سنة 1990 ، أرتفع الى 2890 دولار سنة 1995 ، وتغير ما بين إرتفاع وإنخفاض ليصبح 2918 دولار سنة 2000 ، وإستمر بهذا التغير ليصل الى 4220 دولار سنة 2005 ، وكذلك في السنوات التي تلت ليصبح 3400 دولار سنة 2010 ، ثم يرتفع ليصل الى 4700 دولار سنة 2013 ؛ وذلك نتيجة الاصلاحات الحكومية وتحسن الأداء الإقتصادي التركي .

جدول (1) المؤشرات والملاح الرئيسية لتركيا للمدة (1990 - 2013)

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	الدين الخارجي (مليار دولار)	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار دولار)	القوى العاملة (مليون عامل)	السكان (مليون نسمة)	المؤشرات السنوات
2750	150,700	42,000	1,817	18,700	57,700	1990
2700	151,000	105,000	1,967	21,347	58,800	1991
2800	159,000	178,000	1,818	21,530	59,900	1992
3050	179,500	312,000	2,064	21,470	61,000	1993
2100	130,000	904,000	1,478	22,200	62,100	1994
2890	169,400	1,430,000	2,940	22,700	63,200	1995
3020	181,200	80,000	3,800	23,920	64,200	1996

3045	189,300	85,000	1,680	22,500	65,200	1997
3100	199,700	97,000	1,640	23,500	66,300	1998
2950	184,000	103,000	1,690	23,800	67,300	1999
2918	184,000	119,000	3,500	23,811	68,300	2000
2100	184,300	121,000	2,730	22,220	69,300	2001
2620	186,200	131,000	2,250	23,650	70,300	2002
2361	240,000	146,000	1,208	23,650	71,300	2003
4076	294,800	151,000	2,900	24,300	72,000	2004
4220	298,100	156,000	2,800	24,400	73,000	2005
4290	300,000	160,000	2,900	24,650	74,000	2006
4350	304,000	164,000	2,950	24,800	75,100	2007
4450	308,000	169,000	3,150	24,950	76,100	2008
3200	293,000	172,000	2,400	25,200	77,200	2009
3400	291,000	174,000	2,300	25,500	78,300	2010
3800	294,000	176,000	2,200	25,700	79,200	2011
4100	296,000	178,000	2,300	25,900	80,200	2012
4700	299,000	179,000	2,400	26,000	81,300	(*)2013

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1- World Bank , 2000 , world Debt Tables , Washington D.C. , 490 .

2- Directory of Turkish treasury ,2004 , Treasury statistics , 1980 – 2003 , on website : www.Treasury.Gov.tr.

3- Republic of Turkey , 2005 , Central Bank of Turkey data base , on website : www.Temb.Gov.tr.

4- State institute of statistics (SIS) , 2012 , 2013 , Data tables ,on website : www.Dpt.Gov.tr.

5- Directory of Turkish treasury , 2005 , 2012 , 2013 , Data tabhes on website : www.Treasury.Gov.tr.

(*) تقديرية لجميع المتغيرات الموجودة في الجدول أعلاه .

المبحث الثاني : اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية التركية

للمدة (1990-2013)

سيتم التطرق الى اتجاهات تطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لتركيا مع العالم الخارجي لمدة البحث ، والتركيز على اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي لصادرات تركيا مع العالم الخارجي في المدة نفسها ، فضلاً عن الهيكل السلعي للإستيرادات التركية مع العالم الخارجي وللمدة نفسها، وضمن التصنيف الدولي للهيكل السلعي للتجارة الخارجية بشقيه الصادرات والإستيرادات (المعهد العربي للتخطيط ، 2004 ، 3-4) .

اولاً : تحليل اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم الخارجي للمدة (1990-2013)

سيتم تحليل اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم الخارجي للمدة (1990-2013) ، وقد تم تصنيفها الى أربعة مجاميع سلعية ، وهي السلع الرأسمالية ، والوسيلة ، والإستهلاكية والأخرى ، وحسب التصنيف لمعهد الإحصائيات الحكومية التابع لمجلس الوزراء التركي (Turkish statistics institued, 2004,2)، إذ يتبين من الجدول (2) أن السلع الرأسمالية بلغت 0.284 مليار دولار ، وبأهمية نسبية بلغت (2.19%) من الصادرات الاجمالية التركية لسنة 1990 (ينظر الجدول 3) إرتفعت الى 0.830 مليار دولار ، وبأهمية نسبية مقدارها 3.83% من الصادرات الاجمالية التركية سنة 1995 ، وإستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 2.176 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 7.83% من الصادرات الاجمالية سنة 2000 ، وأرتفعت في السنوات اللاحقة لتصبح 7.998 مليار دولار ، وبأهمية نسبية بلغت 10.88% من الصادرات الأجمالية سنة 2005 ، وأستمرت بالارتفاع إلى أن بلغت 14.485 مليار دولار وبأهمية نسبية 13.50% من الصادرات الاجمالية سنة 2010 ، ثم أرتفعت في السنوات اللاحقة إلى أن أصبحت 18.523 مليار دولار سنة 2013 ، وبأهمية نسبية 13.60% من الصادرات الأجمالية (انظر الجدولين 2، 3) ، ويلاحظ تزايد الأهمية النسبية للصادرات السلعية الرأسمالية التركية بسبب تطور الصناعة ونجاحها في المنافسة بالأسواق العالمية ، فضلاً عن انخفاض كلفة الانتاج بإستخدام التقنية العالية ، ووسائل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في القطاعات السلعية المكونة للإقتصاد التركي. (Ministry of foreign Trade,2004,1-2)

أما السلع الوسيطة فقد بلغت 6.051 مليار دولار سنة 1990 ، وبأهمية نسبية 46.69% من الصادرات الإجمالية التركية ، وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت 8.960 مليار دولار 1995 ، وبأهمية نسبية 41.41% (انظر الجدول 3) ، وتذبذبت بين الإرتفاع والإنخفاض في السنوات اللاحقة حتى أصبحت 11.565 مليار دولار ، وبأهمية نسبية بلغت 41.63% من الصادرات الاجمالية سنة 2000 ، وتطورت في السنوات اللاحقة وبإتجاه الأرتفاع الى أن وصلت 30.290 مليار دولار سنة 2005 ، وبأهمية نسبية مقدارها 41.22% لنفس السنة ، وإستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى أصبحت 54.186 مليار دولار سنة 2010 ، وبأهمية نسبية 50.50% من الصادرات الاجمالية لنفس السنة ، وارتفعت الى 70.007 مليار دولار سنة 2013 ، وبأهمية نسبية 51.40% لنفس السنة (انظر الجدولين 2 ، 3) ، ويعود هذا الارتفاع للأسباب المذكورة أعلاه بخصوص السلع الرأسمالية .

أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فيلاحظ عليها الارتفاع التدريجي في معظم سنوات مدة البحث، إذ بلغت 6.623 مليار دولار سنة 1990 ، وبأهمية نسبية 51.10% من الصادرات الإجمالية التركية لنفس السنة (انظر الجدول 3) ، وإستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى 11.840 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 54.72% من الصادرات الاجمالية سنة 1995 ، وتغيرت بين إرتفاع وإنخفاض في السنوات اللاحقة حتى بلغت 13.987 مليار دولار سنة 2000 وبأهمية نسبية 50.53% من الصادرات الإجمالية لنفس السنة ، وأرتفعت في السنوات اللاحقة حتى أصبحت 34.835 مليار دولار ، بأهمية نسبية 47.41% من الصادرات الإجمالية لسنة 2005 ، وأستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى 38.199 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 35.60% من الصادرات الإجمالية سنة 2010 ، وأرتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 47.126 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 34.60% من الصادرات الإجمالية سنة 2013 ، وهذا الأرتفاع سببه كسب الصناعات التركية درجة عالية من المنافسة ونجاحها في السوق العالمية مقارنة بالسنوات السابقة ، فضلاً عن إنخفاض كلفة الإنتاج نتيجة إدخال التحسينات التكنولوجية لرفع المستويات الإنتاجية في القطاعات المكونة للإقتصاد التركي (Opcit, 2004, 5) .

أما بالنسبة للسلع الأخرى كفقرة توازنية فقد بلغت 0.001 مليار دولار ، وبأهمية نسبية مقدارها 0.02% من الصادرات الإجمالية التركية سنة 1990 (انظر الجدولين 2 ، 3) ، ثم بدأت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 0.007 مليار دولار ، وبأهمية نسبية بلغت

0.04% من الصادرات الاجمالية سنة 1995 ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 0.047 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.19% من الصادرات الاجمالية سنة 2000 ، وارتفعت في السنوات اللاحقة الى ان وصلت الى 0.353 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.49% من الصادرات الاجمالية سنة 2005 ، وارتفعت الى ان اصبحت 0.429 مليار دولار سنة 2010 ، وبأهمية نسبية 0.40% من الصادرات الاجمالية لنفس السنة ، وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 0.545 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.40% من الصادرات الاجمالية سنة 2013 ، اذ يلاحظ انها كانت في زيادة ما عدا بعض السنوات من مدة البحث ، ولنفس الأسباب المذكورة أعلاه .

جدول (2) اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركيبية مع العالم الخارجي للمدة (1990-2013) (مليار دولار)

المؤشرات	السلع الرأسمالية	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية	السلع الاخرى	الصادرات الاجمالية
السنوات					
1990	0.284	6.051	6.623	0.001	12.959
1991	0.340	6.369	6.823	0.061	13.593
1992	0.487	6.389	7.835	0.004	14.715
1993	0.542	6.585	8.213	0.005	15.345
1994	0.722	8.226	9.153	0.005	18.106
1995	0.830	8.960	11.840	0.007	21.637
1996	1.120	9.767	12.318	0.019	23.224
1997	1.327	11.049	13.861	0.024	26.261
1998	1.411	11.183	14.365	0.015	26.974
1999	1.796	10.841	13.892	0.058	26.587
2000	2.176	11.565	13.987	0.047	27.775
2001	2.658	13.369	15.262	0.045	31.334
2002	2.790	14.657	18.465	0.147	36.059
2003	4.344	18.494	24.125	0.290	47.253
2004	6.520	25.924	30.474	0.202	63.120

73.476	0.353	34.835	30.290	7.998	2005
85.535	0.354	37.790	37.788	9.423	2006
107.272	0.418	43.696	49.403	13.755	2007
132.027	0.491	47.077	67.734	16.725	2008
102.142	0.878	32.855	58.109	10.300	2009
107.300	0.429	38.199	54.186	14.485	2010
120.400	0.493	43.814	60.200	15.893	2011
134.300	0.564	48.859	67.150	17.727	2012
136.200	0.545	47.126	70.007	18.523	2013

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1. Foreign Trade Statistics, 1996 , Ankara, July, 1998 , pp. 17-18.
2. www.foreigntrade.gov.tr.
3. www.die.gov.tr.

جدول (3) الأهمية النسبية لاتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركبية

مع العالم الخارجي للمدة (2013-1990) نسب مئوية (%)

الصادرات الإجمالية (*) %	السلع الأخرى %	السلع الاستهلاكية %	السلع الوسيطة %	السلع الرأسمالية %	المؤشرات
					السنوات
100	0.02	51.10	46.69	2.19	1990
100	0.02	50.63	46.85	2.50	1991
100	0.05	53.24	43.41	3.30	1992
100	0.04	53.52	42.91	3.53	1993
100	0.04	50.55	45.43	3.98	1994
100	0.04	54.72	41.41	3.83	1995
100	0.10	53.03	42.05	4.82	1996
100	0.10	52.78	42.07	5.05	1997

100	0.07	53.25	41.45	5.23	1998
100	0.23	52.25	40.77	6.75	1999
100	0.19	50.35	41.63	7.83	2000
100	0.16	48.70	42.66	8.48	2001
100	0.43	51.20	40.64	7.73	2002
100	0.63	51.05	39.13	9.19	2003
100	0.32	48.28	41.07	10.33	2004
100	0.49	47.41	41.22	10.88	2005
100	0.64	44.18	44.17	11.01	2006
100	0.40	40.73	46.05	12.82	2007
100	0.39	35.65	51.30	12.66	2008
100	0.40	34.35	52.23	13.02	2009
100	0.40	35.60	50.50	13.50	2010
100	0.41	36.39	50.00	13.20	2011
100	0.42	36.38	50.00	13.20	2012
100	0.40	34.60	51.40	13.60	2013

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2) .

(*) احتسبت النسب من قبل الباحث .

ثانيا : اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركية مع العالم الخارجي للمدة (1990-2013) :

شهد الاقتصاد التركي تطوراً ملموساً في مكونات الإستيرادات السلعية التركية خلال مدة البحث ، اذ يتبين من الجدول (4) أن السلع الرأسمالية بلغت 4.04 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 18.11% من الإستيرادات الإجمالية سنة 1990 (انظر الجدولين 4 ، 5) ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى اصبحت 8.119 مليار دولار وبأهمية نسبية 22.73% من الاستيرادات الإجمالية سنة 1995 ، أخذت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 11.365 مليار دولار من الإستيرادات الإجمالية ، وبأهمية نسبية 21.27% من الإستيرادات الإجمالية سنة 2000 ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت الى 20.363 مليار دولار ، وباهمية نسبية 17.43% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2005 ، وتغيرت بين ارتفاع وانخفاض حتى وصلت الى

27.734 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 19.10% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2010 ، وارتفعت الى 35.537 مليار دولار ، وباهمية نسبية 20.40% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2013 ، وكذا الحال بالنسبة للسلع الاستهلاكية المستوردة ، اذ بلغت 2.075 مليار دولار وبأهمية نسبية 9.30% من الإستيرادات الإجمالية سنة 1990 ، ووصلت الى 2.416 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 6.76% من الاستيرادات الاجمالية سنة 1995 ، ارتفعت الى 6.928 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 12.31% من الإستيرادات الإجمالية سنة 2000 ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى اصبحت 13.975 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 11.96% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2005 ، وارتفعت في السنوات اللاحقة حتى اصبحت 16.771 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 11.55% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2010 ، وارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل الى 21.775 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 12.50% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2013 ، مما يدل على تزايد الطلب على الاستيرادات خاصة الرأسمالية المستخدمة في الصناعات التركية ، والاستهلاكية لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد عليها ، وقد انضمت تركيا الى منظمة التجارة العالمية سنة 1995 ، وتوقيع اتفاقية التعريف الكمركية مع الأتحاد الاوربي سنة 1996 ، والذي كان من أهم الأسباب لحدوث زيادة واضحة في معدل نمو الاستيرادات التركية في عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ، فضلا عن انخفاض اسعار الفائدة ، والتحسن في قيمة العملة المحلية ، وانخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار ، والارتفاع المستمر في اسعار النفط الخام ، وكذلك نتيجة الإستثمار والإستهلاك الخاص (Ministry of foreign trade,2004,13) .

أما بالنسبة للسلع الوسيطة المستوردة ، فكانت ترتفع سنويا ما عدا بعض السنوات من مدة البحث ، اذ بلغت 16.154 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 72.43% من الاستيرادات الاجمالية سنة 1990 (انظر الجدولين 4 و 5) ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة لتصل الى 25.078 مليار دولار ، وباهمية نسبية 70.22% من الاستيرادات الاجمالية سنة 1995 ، ارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل الى 36.010 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 60.06% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2000 ، وارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل الى اعلى مستوى لها سنة (2008) اذ بلغت (151.747) مليار دولار ، وبأهمية نسبية (78.64%) من الاستيرادات الاجمالية التركية ، واستمرت بالتغير الى ان وصلت 100.005 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 68.90% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2010 ، وارتفعت في السنوات اللاحقة لتصل الى 116.017 مليار

دولار ، وبأهمية نسبية 66.60% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2013 ، وذلك نتيجة اهتمام الدولة بتطوير قطاعها الصناعي ، باستيراد السلع الصناعية لتطوير صناعاتها الناشئة وتنشيط قطاع التصدير فيها (Selen Sarisoy, 1996, 8) .

وكذلك هو الحال مع استيرادات السلع الاخرى والتي ترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى ، اذ بلغت 0.033 مليار دولار من اجمالي الاستيرادات التركيبية ، وبأهمية نسبية 0.16% من الاستيرادات الاجمالية سنة 1990 ، ووصلت الى 0.096 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.29% من الاستيرادات الاجمالية سنة 1995 ، وتغيرت في السنوات اللاحقة لتصل الى 0.200 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.36% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2000 ، واستمرت بين إرتفاع وإنخفاض الى ان وصلت الى 0.568 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.48% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2005 ، وتغيرت في السنوات اللاحقة لتصل الى 0.654 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.45% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2010 ، وإرتفعت في السنوات اللاحقة لتصل الى 0.871 مليار دولار ، وبأهمية نسبية 0.50% من الاستيرادات الاجمالية سنة 2013 ، وذلك لنفس الاسباب المذكورة اعلاه.

جدول (4) اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للاستيرادات التركيبية مع العالم الخارجي للمدة (1990-2013) (مليار دولار)

المؤشرات	السلع الرأسمالية	السلع الوسيطة	السلع الاستهلاكية	السلع الاخرى	الاستيرادات الاجمالية
السنوات					
1990	4.040	16.154	2.075	0.033	22.302
1991	4.296	15.053	1.575	0.123	21.047
1992	4.826	16.185	1.772	0.088	22.871
1993	7.358	19.403	2.526	0.141	29.428
1994	5.320	16.565	1.381	0.104	23.270
1995	8.119	25.078	2.416	0.096	35.709
1996	10.336	22.737	4.424	7.130	43.627
1997	11.109	32.119	5.052	0.279	48.559

45.921	0.371	5.364	29.562	10.624	1998
40.671	0.670	5.420	25.854	8.727	1999
54.503	0.200	6.928	36.010	11.365	2000
41.399	0.346	3.813	30.300	6.940	2001
51.554	0.600	4.898	37.656	8.400	2002
69.340	0.466	7.813	49.735	11.326	2003
97.540	0.494	12.100	67.549	17.397	2004
116.774	0.568	13.975	81.868	20.363	2005
139.576	0.507	16.116	99.605	23.348	2006
170.063	0.675	18.694	123.640	27.054	2007
201.964	9.707	12.489	151.747	28.021	2008
140.929	6.893	15.767	92.128	26.141	2009
145.200	0.654	16.771	100.005	27.734	2010
165.300	0.793	20.696	110.086	33.225	2011
172.400	0.845	21.567	114.991	34.997	2012
174.200	0.871	21.775	116.017	35.537	2013

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

1. Foreign Trade Statistics, July, 1998 , Ankara, pp. 17-18 .
2. www.foreigntrade.gov.tr.
3. www.die.gov.tr.

جدول (5) الأهمية النسبية لاتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للإستيرادات التركيبية مع العالم الخارجي للمدة (1990-2013) نسب مئوية (%)

المؤشرات السنوات	السلع الرأسمالية %	السلع الوسيطة %	السلع الاستهلاكية %	السلع الأخرى %	الإستيرادات الإجمالية ^(*) %
1990	18.11	72.43	9.30	0.16	100
1991	20.40	71.52	7.48	0.60	100
1992	21.09	70.76	7.74	0.41	100
1993	25.00	65.93	8.58	0.49	100
1994	22.43	71.18	5.93	0.46	100
1995	22.73	70.22	6.76	0.29	100
1996	27.47	60.42	11.75	0.36	100
1997	22.87	66.14	10.40	0.59	100
1998	23.13	64.37	11.67	0.83	100
1999	19.71	60.65	19.01	0.63	100
2000	21.27	66.06	12.31	0.36	100
2001	16.76	73.19	9.22	0.83	100
2002	16.30	73.13	9.50	1.07	100
2003	16.33	71.72	11.26	0.69	100
2004	17.83	69.25	12.40	0.52	100
2005	17.43	70.13	11.96	0.48	100
2006	16.72	71.36	11.54	0.38	100
2007	15.90	72.70	10.99	0.41	100
2008	14.52	78.64	6.47	0.37	100
2009	19.41	68.41	11.70	0.48	100
2010	19.10	68.90	11.55	0.45	100
2011	20.10	66.90	12.52	0.48	100
2012	20.30	66.70	12.51	0.49	100
2013	20.40	66.60	12.50	0.50	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (4) .

(*) احتسبت النسب من قبل الباحث .

المبحث الثالث: تحليل نتائج التقدير لاثـر مكونات الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الأداء الإقتصادي لتركيا للمدة (1990-2013)

لقد تم اعداد جداول مبوبة فيها البيانات الاحصائية عن متغيرات النموذج المراد تقديره لتركيا، على المستويين التجميعي والتفصيلي للهيكل السلعي للتجارة الخارجية ومتغيرات اقتصادية اخرى ، وافترضت الدراسة ان اتجاهات التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي (Yi) مقياسا مناسباً للأداء الإقتصادي ، فالأداء الإقتصادي مقياساً ومعبراً عنه بالناتج المحلي الاجمالي له اهمية كمتغير اقتصادي من خلال عدة جوانب تتصل بالانتاجية ومكوناتها التي تبين مساهمات قطاعات الاقتصاد التركي وتطورها ، والتي تعبر عن تراكمات الثروة على المديين القصير والطويل ، وانه دالة في متغير السكان ، ومتغير الاستثمار الاجنبي المباشر ، والدين الخارجي ، والصادرات ، والاستيرادات على المستوى التجميعي للتحليل الكمي القياسي ، ويبقى منظور النظرية الاقتصادية الاساس للقياس الاقتصاد التطبيقي او انحراف المتغيرات عنه (Greef, 2011, 30-32) ، اما على المستوى التفصيلي ، فانه دالة في متغير الصادرات التفصيلية ومتغير الاستيرادات التفصيلية وهي (السلع الرأسمالية ، الوسيطة ، الاستهلاكية ، والسلع الاخرى) .

ولقد تم اختيار النماذج التقديرية التي اجتازت الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية ، والتي اعطت افضل النتائج للتقدير القياسي ، من اجل الوقوف على العلاقات السلوكية بين المتغيرات واستخدامها لاغراض وضع السياسات الاقتصادية الصحيحة لتوسيع الطاقة الاستيعابية لتركيا .

وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في التقدير لاثـر تلك المتغيرات المستقلة الموضحة اعلاه في المتغير التابع ، وباستخدام البرنامج الاحصائي (Spss) ، فضلا عن اعتماد طريقة الانحدار ذات الخطوات المتتالية (Stepwise regression) في اضافة او حذف المتغيرات .

وقد اعتمد اختبار فرار- كلوبر (Farrar-Glauber) باستخدام تقديرات معاملات الارتباط الجزئية بينها ، وفي الكشف عن التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة على المستويين التجميعي والتفصيلي، فضلاً عن اعتماد اختبار درين - واتسون (Durbin - Watson) للتأكد من وجود او عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية ، وفيما يلي عرض لنتائج

التحليل الكمي لأثر تلك المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (الطاقة الاستيعابية لتركيا معبرا عنها بالنواتج المحلي الإجمالي) وعلى المستويين التجميعي والتفصيلي، وكالاتي:

أولا: تحليل نتائج التقدير لأثر مجموعة من المتغيرات الاقتصادية في الأداء الإقتصادي لتركيا (على المستوى التجميعي)

إن نتائج التقدير للنموذج على المستوى التجميعي لأثر المتغيرات الاقتصادية في الأداء الإقتصادي لتركيا، كانت كالاتي:

$$Y_i = -113.844 + 4.352X_1 + 0.867X_2 - 2.908X_3 - 0.351X_4 + 0.80X_5 + U_i$$

$$S.E \quad 120.554 \quad 2.032 \quad 7.792 \quad 0.001 \quad -0.351 \quad 0.802$$

$$t^{(*)} \quad (-0.944) \quad (2.141) \quad (0.111) \quad (-0.179) \quad (-0.722) \quad (2.816)$$

$$R^2 = 91\% \quad R^{-2} = 88\% \quad t(0.05) = 1.72 \quad D.W = 1.462$$

$$F^{(*)} = 37.502 \quad F(0.05) = 4 \quad du(0.05) = 1.65 \quad dl(0.05) = 1.16$$

$$N=24$$

يتبين من النموذج التقديري أعلاه، أنه أعطى تقدير إنحدار الناتج المحلي الإجمالي على مجمل المتغيرات بمعنوية السكان (X_1)، الى جانب الإستيرادات (X_5)، وأن الإستثمار الاجنبي المباشر (X_2) والدين الخارجي (X_3) والصادرات (X_4) كانت غير معنوية إحصائياً. وللاستدلال على معنوية النموذج ككل، تم إحتساب قيمة ($F^{(*)} = 37.5$) المحتسبة، وثبت أنها أكبر من نظيرتها الجدولية ($F(0.05) = 4$)، وأن القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت (88%)، ويعني أن (88%) من التغيرات الحاصلة في (Y_i) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالنموذج، وهي (السكان، الإستثمار الأجنبي المباشر، الدين الخارجي، الصادرات، الإستيرادات)، في حين ان (12%) من التغيرات تعود الى متغيرات اخرى لم يتم ادخالها في النموذج وتقع ضمن المتغير العشوائي.

أما التحليل الاقتصادي لتفسير قيم وإشارة معاملات النموذج وفق النظرية الاقتصادية، ومدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع وهو تزايد الناتج المحلي الإجمالي، فتبين أن إشارة معلمة السكان (X_1) موجبة، وأن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي

الاجمالي ب(4.352) وحدة ، ومن القضايا الهامة التي أخذت لفترات طويلة كثير من الجدل والبحث وإهتمام المعنيين بمستوى الاقتصاد، هي مسألة النمو السكاني و علاقته بالنمو الاقتصادي ، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أن نمو السكان هو عامل محفز يؤثر إيجابيا على معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، فمع زيادة السكان يزداد الكم المعرفي نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات (www.npc-ts.org) .

اما معلمة الاستثمار الاجنبي المباشر (X2) البالغة قيمتها (0.867) فتعكس ارتفاع كفاءة الاستثمار الذي يعكس اسهامه في معدلات النمو ، إذ ان الاثر المباشر لذلك الاستثمار كان بسبب امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لأخر الاجيال المطورة من التكنولوجيات الانتاجية ، نتيجة لانفاقها الضخم على المشاريع الاقتصادية مما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بمثيلاتها المحلية ، لذا فانها تقوم بانتاج سلع موجهة للتصدير ، حيث تزيد من صادراتها نتيجة لمعرفتها باسرار السوق الدولية وامتلاكها لفتوات تسويقية دولية تمكنها من تسهيل ابرام العقود التصديرية الى الخارج ، وهو ما يعود بالايجاب على الدول المضيفة (ومنها تركيا) ، وبفوائد جمة ، أولها : أن ممارسة هذا النوع من الأنشطة سيؤدي الى إنتشار التكنولوجيات الحديثة الى الهياكل الانتاجية والمنافسين المحليين ، وثانيها : تعزيز القدرة التصديرية ، وإحلال الاستيرادات وسد العجز التمويلي الذي تتميز به الدول النامية ومنها تركيا ، ودعم النمو الاقتصادي فيها . أما الأثر غير المباشر لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية ومنها تركيا يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها ، وهي كالآتي :

1. نقل المهارات الادارية الى الدول المضيفة ومنها تركيا ، ونقل التكنولوجيات الحديثة في المجال التصديري الى الشركات المحلية ، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للسلع وعناصر الإنتاج المحلية.
2. تقوم الشركات المحلية بإستغلال حلقات الإتصال مع شبكات التوزيع العالمية التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسية في الأسواق الخارجية في إطار المشروعات المشتركة لتوجيه أنشطتها الإنتاجية نحو خلق سلع وخدمات موجهة للتصدير.

وفي نفس الوقت قد يفرز الإستثمار الأجنبي المباشر الصادر عدة اخطار وسلبيات على اقتصاد الدولة الأم ، حيث يمكن أن يؤدي الى تخفيض الإستثمار المحلي وخصوصا في الدول

النامية ومنها تركيا التي تعتبر في امس الحاجة الى دعم إستقرار الصناعات الناشئة ، بالإضافة الى خلق اختلال في المسار التنموي للإقتصاد من خلال نشوء إختلال في التوازن بين المخططات الحكومية ، وتوجهات الشركات المحلية وحجم نشاطها المستقر على مستوى الإقتصاد ككل ، وكذلك خسارة الوظائف نتيجة لتقليص حجم الأنشطة الداخلية (www.univ-ecosetif.com) ، وقد كان هناك تراجعاً في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب استمرار الاضطرابات الاقتصادية في أوروبا التي تعد المصدر الأكبر للإستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا ولكن الحكومة التركية تجري المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والقضائية من أجل نيل عضوية الإتحاد الأوربي ، وقد تعزز هذه الإصلاحات من فرص الإستثمار الأجنبي المباشر في تركيا (www.moqatel.com) ، وكان الإتجاه نفسه مع الإستيرادات (X5) خاصة الوسيطة منها ، ولكنها بكفاءة أقل بسبب وجود الإستيرادات الإستهلاكية ضمنها لأنها تمثل عامل تسرب من الدخل. مما يدل على أن زيادة الإستيرادات سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، أي أن تغير الاستيرادات (الاجمالية او القطاعية) بنسبة معينة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الاجمالي او القطاعي بنسبة معينة ، ويمكن ان يذكر بان الميل الحدي للناتج بالنسبة للاستيرادات يقيس الميل الحدي للاستيراد ، اي كم من الناتج المحلي يعتمد على الاستيراد ، او كم من مستلزمات الانتاج الاجنبية (الاستيرادات) تدخل في تكوين الناتج المحلي ، وهناك مجموعة من الاسباب تبرر تأثير الاستيرادات في النمو الاقتصادي ، منها : ان بداية مدة البحث تمثل بداية مرحلة التطور الاقتصادي في تركيا ، والتي تم فيها التوسع في المتطلبات الاستثمارية للخطط التنموية ، والاهتمام باستكمال البنى التحتية التي بدأت للفترة ما قبل سنة 1990 ، وتزايد الانفاق على المشاريع التنموية والاستثمارية ، مما ادى الى توسيع الطلب على الاستيرادات الاجمالية المختلفة لتنشيط القطاعات السلعية المحلية الصناعة والزراعة خاصة ، كما ان مساهمة الاستيرادات الاجمالية في الناتج المحلي الاجمالي لتركيا قد اثبتت من قبل دراسات اجريت على اقتصادات عدد من الدول النامية كالتالي قام بها كل من بيركسمان ومورلي وهيكس ، مؤكدة على أن قطاعات الاقتصاد القومي التي تكون معدلات النمو فيها منخفضة ، هي التي تستخدم الاستيرادات في عملياتها الانتاجية ، في حين ان استخدام الاستيرادات من السلع الوسيطة والاخرى في العمليات الانتاجية للقطاعات الاقتصادية لهذه الدول تحقق معدلات نمو مرتفعة ، وهذا ما اكدته نتائج النماذج التقديرية لاثر الاستيرادات التفصيلية ومنها الوسيطة والسلع الاخرى على الناتج المحلي الاجمالي في تركيا.

أما المتغيرات المستقلة الأخرى وهي (الدين الخارجي X3 ، والصادرات X4) فقد كان لها تأثير سالب وغير معنوي ، إذ أن الدين الخارجي (X3) يعد مصدراً هاماً من مصادر الدخل بالنسبة للدول النامية وتركيا بإعتبارها أحد هذه الدول التي تعتمد بشكل كبير على هذه الديون لتمويل الفجوة الادخارية وميزان المدفوعات ، ولتحقيق النمو الاقتصادي كان لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك ، وكان الاقتراض الخارجي (الديون الخارجية) احد الوسائل الهامة لتلك الدول ومنها تركيا ، حيث بدأت بالاعتماد على هذا المصدر لتغطية العجز في الموارد والامكانيات المالية المتاحة ، ونتيجة لذلك وصل معدل النمو في الدين العام الخارجي الى مستويات مرتفعة ، مما يدل على الاقتراض المستمر من الخارج بهدف تمويل التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي في تركيا ، كما أدت الأزمة المالية التي حدثت في تركيا سنة 2001 الى حدوث إرتفاع في الدين الخارجي وإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تأثيره بهذه الازمة (www.moqatel.com) .

أما بخصوص الصادرات (X4) فيلاحظ محدوديتها مقابل إتساع الإستيرادات من السلع المختلفة، وذلك بسبب سيطرة القطاع الخدمي على الاقتصاد ، ومن أهم السمات للاقتصاد رفع أسعار الفائدة في تركيا ، لاسيما في ظل تزايد حجم عجز الموازنة ولجوء الحكومة الى تمويله (www.iasj.net) ، كما اشار اختبار درين - واتسون الى أن النموذج تشويه مشكلة الارتباط الذاتي ، وذلك من خلال وقوع قيمته المحتسبة والتي بلغت (D.W = 1.462) في المنطقة الحرجة ، وهي أكبر من قيمته الدنيا $dl=1.16$ ، وأقل من قيمته العليا $du=1.65$.

وبحسب إختبار فرار - كلوبر (السيفو، 2006، 40-41) ، تبين مصفوفة معاملات الارتباط الجزئية بوضوح التداخل الخطي بين متغيري السكان والصادرات بالدرجة الأولى ، يليه الإستثمار الأجنبي المباشر مع تزايد السكان بالمرتبة الثانية .

وطريقة المعالجة بإستبعاد المتغير الرئيسي المسبب (كاظم ، 2002 ، 55) ، وكذلك المتغيرات المؤدية الى ظهور هذا التداخل ، فضلاً عن عدم معنوية المتغيرات المستقلة (الاستثمار الاجنبي المباشر ، الدين الخارجي ، الصادرات) ومن الأفضل استبعادها ايضاً ، وبإستخدام طريقة الإنحدار ذات الخطوات المتتالية ، في إضافة او حذف المتغيرات ، وذلك من أجل التخفيف من التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج القياسي .

وقد كان النموذج التقديري ، هو كالاتي:

$$Y_i = -59.190 + 3.457X_1 + 0.646X_5 + U_i$$

$$S.E \quad 90.25 \quad 0.14 \quad 1.53$$

$$t^{(*)} \quad -0.66 \quad 4.49 \quad 2.27$$

$$R^2 = 89\% \quad R^{-2} = 87\% \quad D.W = 1.26$$

$$F^{(*)} = 172.6 \quad F(0.05) = 4$$

ويتبين من النموذج التقديري أعلاه ، أن طريقة المعالجة ادت الى ظهور المتغيرات الاخرى (X1) ، (X5) بتقديرات معنوية احصائياً ، بإستثناء ثابت الإنحدار (الحد الثابت) ، وجميع المقادير كانت موجبة وبالالاتجاه المتوقع .

وقد اجتازت تقديرات النموذج أعلاه الإختبارات الإحصائية ، اذ كانت قيمة (t^{*}) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبمستوى معنوية 5% للمتغيرات المستقلة كافة ، وان قيمة (F^{*}) = 136.5) المحتسبة كانت أكبر من نظيرتها الجدولية (F_{0.05}=4) مما يدل على معنوية النموذج ككل .

وكانت قيمة معامل التحديد المعدل ، (R⁻² = 87%) وتعني ان 87% من التغيرات الحاصلة في (Y_i) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ، بينما 13% تعود لمتغيرات اخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي . وقيمة درين واتسون وقعت في المنطقة الحرجة وانه يقع بين القيمتين الدنيا والعليا لدرين واتسون $du < D-W < dl$ ، ويكون الاختبار غير محسوم ، مما يعني ان النموذج تشويه مشكلة الارتباط الذاتي ، علما أن البحث لايشمل حالة التنبؤ (Gujarati & Porter , 2009, 80-82).

ثانيا : تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات التفصيلية في الأداء الإقتصادي لتركيا:

إن نتائج التقدير لنموذج الصادرات السلعية التفصيلية وهي (الرأسمالية ، الوسيطة ، الاستهلاكية ، والاخرى) على الأداء الإقتصادي لتركيا ، ووفق النموذج الخطي ، كانت كالآتي :

$$Y_i = 107.09 - 7.13X_1 - 0.29X_2 + 6.60X_3 + 61.24X_4 + U_i$$

$$S.E \quad 17.01 \quad 6.02 \quad 1.59 \quad 1.14 \quad 50.87$$

$$t^{(*)} \quad (6.3) \quad (-1.19) \quad (-0.18) \quad (5.8) \quad (1.21)$$

$$R^2 = 95\% \quad R^{-2} = 94\% \quad t_{(0.05)} = 1.72 \quad D.W = 2.002$$

$$du_{(0.05)} = 1.75 \quad dl_{(0.05)} = 0.82 \quad F^{(*)} = 93.40$$

$$N=24$$

يتبين من النموذج التقديري أعلاه ، إن الصادرات من السلع الرأسمالية (X1) والوسيطة (X2) ذات تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وكانت غير معنوية إحصائياً ، وذلك الى عدم توجه تركيا الى الصادرات من السلع الرأسمالية والوسيطة ، وعدم القدرة على تصدير هذه السلع ، وإنما التعويض عنها وإستيعابها محلياً ، حيث أن تركيا تعاني من ضعف في تصدير السلع الرأسمالية والوسيطة (3 , www.iqtissadiya.com).

أما الصادرات من السلع الاستهلاكية والاخرى فكان تأثيرها موجباً ومعنوياً ، وذلك لتوجه تركيا نحو صناعة السلع الاستهلاكية والاخرى وتصدير الفائض منها الى الخارج ، وتقدم القطاع الصناعي في تركيا ووجود الاثر التعويضي عنها ، بحيث أدت الى زيادة الفائض منها لغرض تصديرها الى الخارج خاصة الى دول الجوار ومنها العراق وسوريا وغيرها (www.alukah.net 1-2 ,).

وقد اجتازت تقديرات المعلمات المقدره في النموذج أعلاه الإختبارات الإحصائية للمتغيرين المستقلين الصادرات من السلع الاستهلاكية (X3) ، والاخرى (X4) ، اذ كانت قيمة $t^{(*)}$ المحسبة لكل منها أكبر من قيمة t الجدولية وثبتت معنويتها الاحصائية ، وقد ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة $F^{(*)} = 93.4$ المحسبة التي كانت اكبر من نظيرتها الجدولية $F(0.05) = 4$ ، وان

القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل بلغت ($R^2 = 94\%$) ، وتعني ان 94% من التغيرات الحاصلة في (Y_i) تعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة (الصادرات من السلع الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية والاخرى) ، في حين ان 6% من التغيرات تعود الى متغيرات اخرى تدخل ضمن المتغير العشوائي (U_i) .

كما ان اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي اظهرت وقوع قيمة درين واتسن ($D.W = 2.002$) خارج المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 ، وكانت اكبر من القيمتين الدنيا والعليا لدرين واتسون ، والتي تدل على خلو النموذج من هذه المشكلة .

وقد تم استخدام طريقة إنحدار الخطوات المتتالية ، وظهر النموذج التقديري الاتي :

$$Y_i = 101.73 - 7.29X_1 + 7.10X_3 + U_i$$

$$S.E \quad 10.92 \quad 2.30 \quad 0.90$$

$$t^{(*)} \quad (9.32) \quad (-3.16) \quad (7.14)$$

$$R^2 = 94\% \quad R^{-2} = 93\% \quad D.W = 1.73$$

$$du(0.05) = 1.65 \quad dl(0.05) = 1.16$$

$$F^{(*)} = 233.72 \quad F(0.05) = 4.30$$

يتبين من النموذج التقديري أعلاه ، التطابق في التحليل الكمي القياسي السابق لكل من (X_1) ، (X_3) في تأثيراتهما على الناتج المحلي الإجمالي (Y_i) في تركيا ، وكذلك اجتيازهما الأختبارات الأحصائية والقياسية وتمثيلها للعلاقة أفضل تمثيل .

ثالثا : تحليل نتائج التقدير لأثر الاستيرادات التفصيلية في الأداء الإقتصادي لتركيا

إن نتائج التقدير للنموذج على المستوى التفصيلي للإستيرادات السلعية (الرأسمالية ، الوسيطة ، الاستهلاكية ، الأخرى) على الأداء الإقتصادي لتركيا ، كانت كالاتي:

$$Y_i = 154.58 - 6.18X_1 + 0.96X_2 + 11.87X_3 + 3.16X_4 + U_i$$

$$S.E \quad 7.47 \quad 2.31 \quad 0.29 \quad 3.16 \quad 2.01$$

$$t^{(*)} \quad (20.69) \quad (-2.68) \quad (3.32) \quad (3.76) \quad (1.58)$$

$$R^2 = 94\% \quad R^{-2} = 92\% \quad D.W = 1.66$$

$$du(0.05) = 1.65 \quad dl(0.05) = 1.16 \quad F^{(*)} = 69.84 \quad F_{0.05} = 4$$

$$N=24$$

يتضح من النموذج التقديري اعلاه ، أن الاستيرادات الرأسمالية ($X1$) ذات تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وكانت معنوية إحصائياً ، ويعود السبب في ذلك الى إستمرار النمو في القطاع الصناعي التركي وظهور أثر تعويضي جزئي للسلع الرأسمالية من قبل هذا القطاع ولوجود بدائل محلية طيلة مدة البحث .

أما الاستيرادات من السلع الوسيطة والسلع الأخرى ، فكان تأثيرها موجباً ومعنوياً ، سواء من حيث إشارة معلماتها ، أو عند مقارنة ($t^{(*)}$) المحتسبة مع (t) الجدولية وبمستوى معنوية 5% لكل منهما ، وهذا يتفق مع ما جاء به الاقتصاديان جنري- سترأوت (**H.chenery and A.Strout**) بأن تسريع عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية ، ومنها تركيا يتطلب زيادة كبيرة في استيراد السلع الوسيطة والسلع الأخرى ، وإن النقص في إستيرادها سيضع قيماً على النمو الاقتصادي ، وكذلك يتمشى التحليل مع الواقع الاقتصادي ، حيث أن الاستيرادات من السلع الوسيطة والسلع الأخرى في الاقتصاد التركي احتلت دوراً بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي نتيجة اسهام الاستيرادات من هذه السلع فيه (**www.alukah.net ,4**) .

أما الاستيرادات من السلع الاستهلاكية ، فقد كانت ذات تأثير معنوي من خلال ما أظهره اختبار (t) ، وهذا يتمشى مع ايجابية معلمتها ، وهذا امر متوقع ، وذلك لانها تستخدم في تأمين الحاجة الغذائية في تركيا والتوجه لسد الطلب الإستهلاكي المحلي الضروري والترفيهي المتزايد الذي فرضته تلك المرحلة والمدة الزمنية من تاريخ تركيا . وقد ثبتت معنوية النموذج ككل من خلال قيمة ($F^{(*)} = 69.84$) المحتسبة ، والتي هي أكبر من نظيرتها الجدولية ($F(0.05) = 4$) .

وإن القوة التفسيرية للنموذج المقدر من خلال قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت

($R^2 = 92\%$) ، وتعني ان 92% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي (Y_i) تعود الى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة ، وهي : الاستيرادات التفصيلية من السلع المذكورة اعلاه وان 8% من التغيرات تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في النموذج وكانت ضمن المتغير العشوائي (U_i) ، وقد اظهرت قيمة ($D.W = 1.66$) المحتسبة انها تقع خارج المنطقة الحرجة او خارج منطقة الحسم لأنها أكبر من القيمتين الجدولتين العليا والدنيا لدرين واتسون ، وتدلل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

أما بخصوص استخدام طريقة إنحدار الخطوات المتتالية ، فقد تم إستبعاد المتغيرات غير المعنوية ، وكان النموذج التقديري كالآتي:

$$Y_i = 143.810 + 0.761X_2 + 4.11X_3 + U_i$$

$$S.E \quad 7.01 \quad 0.24 \quad 1.46$$

$$t^{(*)} \quad (20.51) \quad (3.16) \quad (2.81)$$

$$R^2 = 91\% \quad R^{-2} = 89\% \quad D.W = 1.42 \quad t(0.05) = 1.72$$

$$du = 1.65 \quad dl(0.05) = 1.16 \quad F(0.05) = 3.47 \quad F^{(*)} = 158.9$$

يتبين من النموذج التقديري ان الاستيرادات من السلع الوسيطة والاستهلاكية كان تأثيرها موجبا ومعنويا ، سواء من حيث اشارة معلماتها ، او عند مقارنة ($t^{(*)}$) المحتسبة مع (t) الجدولية وبمستوى معنوية 5% ، مما يشير الى اهمية الاستيرادات من السلع الوسيطة في احداث النمو الاقتصادي وتوسيع الطاقة الاستيعابية لتركيا ، وانها تحدث توسع في الناتج المحلي الاجمالي خاصة الناتج الصناعي ، ولها اثار ايجابية على معدل نمو ذلك الناتج (3 ، www.alukah.net)

اما بخصوص تزايد الاستيرادات من السلع الاستهلاكية فهي للتخفيف من تزايد الطلب المحلي وانعكاس ذلك على الاستيرادات من هذا الصنف ونوعيتها ، مما يدل على تطور صناعة تجهيز الغذاء خاصة من السلع الاستهلاكية ، اما قيمة ($F^{(*)} = 158.9$) المحتسبة فقد ثبتت معنويتها على مستوى النموذج ككل بانها اكبر من قيمة ($F_{0.05} = 3.47$) الجدولية . وقد وجد ان النموذج يشوبه مشكلة الارتباط الذاتي كون قيمة درين واتسن المحتسبة ($D.W = 1.42$) تقع في المنطقة الحرجة وهي اكبر من قيمتها الجدولية الدنيا ($dl(0.05) = 1.16$) ، وأقل من قيمتها الجدولية العليا ($du(0.05) = 1.65$) .

الإستنتاجات والمقترحات

توصل البحث الى مجموعة من الإستنتاجات والمقترحات ، وهي كالآتي :

أولاً: الإستنتاجات :

1. تبين من الملامح الرئيسة لتركيا أنها تتمتع بموقع جغرافي متميز ، وبمناخ البحر الابيض المتوسط المعتدل ، وأن المجتمع التركي من المجتمعات الشابة ، إذ ترتفع فيه نسبة النشطين إقتصاديا من المجموع الكلي للسكان .
2. تبين من تطور المتغيرات الاقتصادية لتركيا أن الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه إرتفع خلال مدة البحث ، وذلك لتزايد الإهتمام بالقطاعات السلعية خاصة القطاع الصناعي، واجراء الاصلاحات الاقتصادية وتحسن الاداء الاقتصادي التركي .
3. إتضح وجود تطور في تدفق الأستثمار الأجنبي المباشر الى تركيا لتحرير حركة رؤوس الأموال وإلغاء القيود الكمركية وتنظيم أسعار الفائدة ، وتبني بعض السياسات لتشجيع تدفق ذلك الاستثمار .
4. حدوث تطور وتزايد في الديون الخارجية التركية ، واعتمادها على مصادر التمويل الخارجي، وإستلامها القروض من صندوق النقد الدولي ، لتحقيق النمو الاقتصادي فيها .
5. تبين من تحليل اتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للصادرات التركية مع العالم الخارجي لمدة البحث ، حدوث تزايد في قيم الصادرات من السلع الرأسمالية وأهميتها النسبية في إجمالي الصادرات التركية ، وذلك لتطور الصناعة ونجاحها في المنافسة بالأسواق العالمية ، وكذلك تزايد الصادرات من السلع الوسيطة خلال نفس المدة وللأسباب المذكورة أعلاه ، وبالنسبة للصادرات من السلع الاستهلاكية فيلاحظ حدوث الإرتفاع التدريجي وتزايد أهميتها النسبية في الصادرات الاجمالية لتركيا لمعظم سنوات مدة البحث .
6. اما بخصوص تحليل إتجاهات تطور مكونات الهيكل السلعي للإستيرادات التركية مع العالم الخارجي لمدة البحث ، فتبين تزايد قيم الإستيرادات من السلع الرأسمالية وأهميتها النسبية في إجمالي الإستيرادات السلعية ، وكذلك الحال بالنسبة للإستيرادات من السلع الإستهلاكية ، وذلك لتزايد الطلب على السلع الرأسمالية المستخدمة في الصناعات التركية ، والإستهلاكية لسد حاجة

الطلب المحلي المتزايد عليها . اما الإستيرادات الوسيطة فقد كانت بتزايد مستمر سنوياً ما عدا بعض السنوات من مدة البحث ، وذلك لإهتمام الدولة بتطوير صناعاتها الناشئة وتنشيط قطاع التصدير الصناعي فيها .

7. تبين من تحليل نتائج التقدير لأثر مجموعة من المتغيرات الإقتصادية في الأداء الإقتصادي لتركيا لمدة البحث ، ان السكان (X_1) والاستيرادات (X_5) كانت ذات تأثير إيجابي ومعنوي ، في حين ان الاستثمار الاجنبي المباشر (X_2) والدين الخارجي (X_3) والصادرات (X_4) كانت ذات تأثير سلبي وغير معنوي ، وان القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل بلغت ($R^2 = 0.88$) ، مما يدل على ان 88% من التغيرات في الاداء الاقتصادي التركي (Y_i) تعزى الى التغيرات في المتغيرات المستقلة اعلاه الداخلة في النموذج .

8. تبين من تحليل نتائج التقدير بأثر الصادرات التفصيلية في الاداء الاقتصادي لتركيا لمدة البحث، ان الصادرات الرأسمالية والوسيطة كانت ذات تأثير سلبي وغير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي ، لعدم توجه تركيا لتصديرها وانما التعويض عنها ونتاجها محلياً . اما الصادرات الاستهلاكية والآخرى فكانت ذات تأثير ايجابي ومعنوي وذلك لتوجه تركيا نحو صناعة وتصدير هذه السلع الى الخارج ، ووجود الاثر التعويضي عنها خلال مدة البحث ، وان القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل بلغت ($R^2 = 0.94$) ، وتعني ان 94% من التغيرات في الاداء الاقتصادي التركي (Y_i) تعزى الى التغيرات في المتغيرات ، وهي الصادرات التفصيلية من السلع المذكورة اعلاه .

9. إتضح من تحليل نتائج التقدير لأثر الإستيرادات التفصيلية في الأداء الاقتصادي لتركيا لمدة البحث ، ان الاستيرادات الرأسمالية ذات تأثير سلبي ومعنوي ، وذلك لوجود الأثر التعويضي الجزئي عنها من قبل القطاع الصناعي طيلة مدة البحث ، اما الاستيرادات الوسيطة والآخرى فكانت ذات تأثير ايجابي ومعنوي ، اذ احتلت دورا متميزا في المساهمة بنمو الاقتصاد التركي، أما الاستيرادات الاستهلاكية فقد كانت ذات تأثير ايجابي ومعنوي ، لاستخدامها في تأمين الحاجة الغذائية وتوجه تركيا لسد الطلب الاستهلاكي المتزايد عليها خلال مدة البحث ، وان القوة التفسيرية للنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل بلغت ($R^2 = 0.92$) ، وتعني ان 92% من التغيرات في الاداء الاقتصادي التركي (Y_i) تعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة ، وهي الاستيرادات التفصيلية من السلع المذكورة اعلاه .

ثانياً: المقترحات:

1. التركيز على عقد الاتفاقيات التجارية لتركيا مع الدول الأوروبية ودول الجوار ، لغرض توسيع التبادل الدولي معها ، فضلاً عن وجود الية للتعاون مع تلك الدول .
2. ضرورة تطوير قطاعي الصناعة والتعدين لتركيا ، وترشيد الاستهلاك ، وإعطاء الأهمية للإستيرادات الرأسمالية والوسيطه التي تساهم بالنمو الاقتصادي وتطور القطاعات السلعية فيها .
3. الاستمرار بدعم القطاعين الصناعي والزراعي معا لانهما يساهمان في النمو الاقتصادي لتركيا ، وان الاهتمام باحدهما على حساب الاخر سوف يعرقل عملية التنمية الاقتصادية المتوازنة ، فضلا عن وجود نسبة مرتفعة من السكان تعيش على القطاع الزراعي .
4. تطوير قطاع السياحة والنقل والمواصلات في تركيا ، فضلا عن تطوير قطاع تكنولوجيا والإتصالات والتجارة الألكترونية ، والتي تساهم جميعا في تحسين الأداء الاقتصادي التركي.
5. إجراء دراسات وبحوث مستقبلية حول الإقتصاد التركي ،ومنها ،تأثير مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي لتركيا ، فضلا عن دراسة وتحليل هيكل التجارة الخارجية لتركيا مع الإتحاد الاوربي وتأثيره في أدائها الاقتصادي .

مصادر البحث

اولا : المصادر العربية

1. السيفو، وليد اسماعيل وفيصل، مفتاح شلوف وصائب، جواد إبراهيم جواد، 2006، مشاكل الإقتصاد القياسي التحليلي ، التنبؤ والإختبارات القياسية من الدرجة الثانية، الطبعة العربية الأولى ،دار الأهلية للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن.
2. كاظم ، أموري هادي ، 2002، طرق القياس الإقتصادي، دار وائل للنشر، عمان ،الأردن.
3. كنعان ، عبد الغفور حسن ، 1991 ، " هجرة الايدي العاملة التركية واثرها في الاقتصاد التركي " ، مجلة دراسات تركية ، العدد 2 ، جامعة الموصل ، جمهورية العراق

4. المعهد العربي للتخطيط ، 2004 ، "التصنيف التجاري للنظام المتناسق لتوصيف السلع" ، على موقع الانترنت الاتي ، <https://www.arab-api.org> .

ثانيا : المصادر الاجنبية

1. Andrew Vorkink , 2005 , " Social Security Reform in a Global Environment " , on Website <https://www.worldbank.org> .
2. Directory of Turkish treasury ,2004 , Treasury statistics , 1980 – 2003 , on website : <https://www.Treasury.Gov.tr> .
3. Directory of Turkish treasury , 2005 , 2012 , 2013 , Data tabhes on website : <https://www.Treasury.Gov.tr> .
4. Foreign Trade Statistics, July, 1998 , Ankara .
5. Greel ,Michael,2011,"Econometrics, Department of Economics and Economic History " , university Autonoma de Barcelona. <http://pareto.uab.es>.
6. Gujarati, D.N, and Porter,D.C.,2009, "Basic Econometrics" , McGraw-Hall,5.ed,New York, USA.
7. Karagol.A.& Sezgin.S. ,2004 ,"Do Defence Expenditures Increase Dept Rescheduling in Turkey" , Model Approach , on website : <https://www.econturk.org> .
8. Ministry of ForeignTrade , 2004 , Turkish Foreign trade 1990 – 2004 , on Website : <https://www.Foreigntrade.gov.tv> .
9. Republic of Turkey , 2005 , Central Bank of Turkey data base , on website : <https://www.Temb.Gov.tr> .
- 10.Selen Sarisoy, 1996, " The relationship between capital flows and current account : volatility and causality , Bruxelles University , on website : <https://www.ulb.ac.be> .

11. State institute of statistics (SIS) , 2012 , 2013 , Data tables , on website : <https://www.Dpt.Gov.tr> .
12. Turkey ,” Turkish odyssey , 2000 – 02 – 02 “ , Retrieved 2010 – 11–01, on website : <http://www.infoplease.com/country/turkey.html> .
13. Turkish statistics instituted, 2004, Turkey recent developments and prospects, <https://www.dpt.gov.tr> .
- تم الإعتماد على التصنيف الدولي للأمم المتحدة ، ضمن أربع مجاميع سلعية هي : السلع الرأسمالية والوسيلة والاستهلاكية والمواد الأولية ، والموجود في المصدر اعلاه .
14. Turkish state Meteorological Service ,2006 , “ Climate of Turkey “ , Turkish state Meteorological Service, Retrieved 2006 – 12 – 27 . on website : https://en.wikipedia.org/wiki/Climate_of_Turkey
15. World Bank , 2000 , world Debt Tables , Washington .
16. <https://www.die.gov.tr> .
17. <http://www.npc-ts.org/article67.html> .
18. <https://www.univ-ecosetif.com>
19. <https://www.moqatel.com>
20. <https://www.iasj.net>
21. <https://www.iqtissadiya.com>
22. <https://www.alukah.net>